

## على عكس نظام الغذاء العالمي، الغذاء المحلي لن يدمر البيئة

**English title:** *Unlike a Globalized Food System, Local Food Won't Destroy the Environment*  
(blog – December 6, 2018)

**Written by:** Helena Norberg-Hodge – Founder & Director, Local Futures  
**Translated by:** Yasmin Sharbaf

إذا كنت تبحث عن أخبار سارة في هذه الأوقات العصيبة، فضع انتباهك تجاه الطرق البيئية السليمة لإنتاج الغذاء التي بدأت من خلال الحملات الشعبية في السنوات الأخيرة.

المزارعين على نطاق صغير، مناصري البيئة، الباحثين و ناشطين في حملات البيئة والغذاء قدموا لنا طرق في الزراعة الأيكولوجية، إدارة شاملة للموارد، والزراعة المستدامة والمتجددة وطرق أخرى يمكنها ليس فقط أن تخفف بل ربما تقضي على أسوأ آثار عولمة النظام الغذائي مثل فقدان التنوع البيولوجي، استنفاد الطاقة، التلوث السام، انعدام الأمن الغذائي انبعاثات الكربون الهائلة.

هذه الدلائل التي نتحدث عن براعة الإنسان وحسن نيته تشترك في شيئين: تشمل مزارع صغيرة الحجم التي تكيفت مع الظروف المحلية وتعتمد على انتباه الإنسان ورعايته أكثر من اعتمادها على الطاقة والتكنولوجيا. بمعنى آخر، أنها عكس الزراعة الصناعية الأحادية والمزارع الضخمة التي تنتج محصولاً واحداً فقط.

لكن لحد بشكل كبير من الآثار السلبية العديدة للنظام الغذائي، يجب أن تنتشر هذه المبادرات الصغيرة الحجم في جميع أنحاء العالم. لسوء الحظ، لم يحدث هذا. لأن التحول في الزراعة يتطلب تغييراً ليس فقط في كيفية إنتاج الغذاء ولكن أيضاً في كيفية تسويقه وتوزيعه. يرتبط نظام الغذاء ارتباطاً وثيقاً بالنظام الاقتصادي الذي كان منحازاً بشكل أساسي على مدى عقود ضد أنواع التغييرات التي نحتاجها.

ببساطة، عززت السياسات الاقتصادية في كل مكان تقريباً الإنتاج على نطاق واسع وإنتاج أحادي الثقافة. هذه السياسات تشمل:

- إعانات مالية ضخمة للسلع المتداولة عالمياً. معظم الإعانات الزراعية في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تذهب إلى خمس سلع فقط - الذرة وفول الصويا والقمح والقطن والأرز - والتي تمثل محور السلع العالمية للتجارة الغذائية. في الوقت نفسه، توفر البرامج الحكومية مثل برنامج مدخل السوق الأمريكي الذي يوفر مئات الملايين من الدولارات لتوسيع الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية.
- الإعانات المباشرة والخفية للبنية التحتية للنقل العالمي والوقود الأحفوري. يقدر صندوق النقد الدولي هذه الإعانات وتجاهل التكاليف البيئية بمبلغ 5.3 تريليون دولار سنوياً - أي ما يعادل 10 ملايين دولار كل دقيقة.
- سياسات "التجارة الحرة" التي تفتح أسواق المواد الغذائية تقريباً في كل بلد للأعمال التجارية الزراعية العالمية. على سبيل المثال، أجبرت اتفاقية نافتا لعام 1994 صغار منتجي الذرة في المكسيك على التنافس مع المزارع الكبيرة المدعومة بشدة في الولايات المتحدة. التفاوض الأخير لنافتا سيفعل الشيء نفسه لمزارعي الألبان الكنديين.
- قوانين الصحة والسلامة. أصبح معظم هذه الأمور ضرورية من خلال الإنتاج والتوزيع على نطاق واسع - لكنها تجعل من المستحيل على المنتجين والموسيقين الصغار المنافسة والبقاء. في فرنسا، على سبيل المثال، تقلص عدد صغار منتجي الجبن بنسبة 90% في المقام الأول بفضل قوانين سلامة الغذاء في الاتحاد الأوروبي.

توفر هذه السياسات ميزة تنافسية كبيرة للمنتجين الأحاديي الثقافة والشركات المصنعة الكبيرة والموسيقين. وهذا هو السبب في أن الأغذية المنتجة صناعياً والتي تم شحنها من الجانب الآخر من العالم غالباً ما تكون أقل تكلفة من الطعام من المزرعة المجاورة.

التكاليف البيئية لهذا التحيز ضخمة. تعتمد الزراعة الأحادية بشكل كبير على المدخلات الكيميائية - الأسمدة ومبيدات الأعشاب ومبيدات الفطريات ومبيدات الآفات - التي تلوث البيئة مباشرة وتعرض الحياة البرية للخطر. و جريان العناصر المغذية يخلق "مناطق ميتة" في المياه على بعد مئات أو آلاف الأميال. تعتمد الزراعة الأحادية أيضاً بشكل كبير على الوقود الأحفوري لتشغيل المعدات على نطاق واسع ونقل الأطعمة الخام والمعالجة لجميع أنحاء العالم، مما يجعلها مساهماً رئيسياً في انبعاثات

غازات الاحتباس الحراري. في الواقع ، يقدر العلماء أن غازات الاحتباس الحراري بسبب النظام الغذائي العالمي يمثل ثلث إجمالي الانبعاثات.

هناك تكاليف اجتماعية واقتصادية أيضًا. في العالم الصناعي ، لا يستطيع المنتجون الصغار على المقاومة و البقاء ، حيث يتم دمج أراضيهم ضمن حيازات المزارع الكبيرة مما يؤدي الى عملية تدمير اقتصادات الريف و المدن الصغيرة و تهديد الصحة العامة. في دول العالم الثالث الجنوبي ، تدفع نفس القوى الى اخلاء مئات ملايين الناس من أراضيهم ، مما يؤدي إلى فقر و تزاخم الأحياء الفقيرة في المدن بسرعة و وصول موجات من اللاجئين المتضررين اقتصاديا شمالا أو جنوبا، مزارعي المزارع الصغيرة يعانون من البطالة و الفقر و الاستياء.

هناك أيضًا مخاطر على الأمن الغذائي. مع تجانس السياسات الاقتصادية العالمية للإمدادات الغذائية في العالم ، تم تخفيض 7000 نوع من النباتات المستخدمة كمحاصيل غذائية في الماضي إلى 150 محصولًا مهمًا تجاريًا ، حيث يمثل الأرز و القمح و الذرة 60 بالمائة من الإمدادات الغذائية العالمية. تم اختيار هذه الأصناف من المحاصيل القليلة لاستجابتها للأسمدة الكيماوية و المبيدات الحشرية و مياه الري و قدرتها على تحمل النقل لمسافات طويلة. هذا النظام ايضا يطبق على محاصيل الماشية و الدواجن ، حيث يتم اختيار الحيوانات التي تنمو بسرعة بتغذيتها بمدخلات الحبوب و المضادات الحيوية في أقفاص صغيرة. يمتد فقدان التنوع الغذائي إلى حجم و شكل المنتجات الغذائية: تتطلب آلات الحصاد و أنظمة النقل و سلاسل السوبر ماركت تحديد المعايير. ونتيجة لذلك ، أكثر من نصف الأصناف الغذائية في العالم قد ضاعت خلال القرن الماضي. في دول مثل الولايات المتحدة ، فإن الخسارة تزيد عن 90 بالمائة. يعتمد النظام الغذائي العالمي على قاعدة ضيقة بشكل خطير: فبدون التنوع الجيني الذي يمكن أن يوفر المرونة ، يكون النظام الغذائي عرضة لخسائر كارثية بسبب الأمراض و اضطرابات المناخ المتغير. فوائد الغذاء المحلي:

حل هذه المشاكل يتضمن أكثر من مجرد الالتزام بالنماذج البيئية لإنتاج الغذاء: فهو يتطلب أيضًا التزامًا باقتصاديات الغذاء المحلية. يخفف التوطين المحلي بشكل منهجي عددًا من المشكلات البيئية المتأصلة في نظام الغذاء العالمي ، من خلال:

- تقليل المسافة التي يقطعها الطعام وبهذا يقلل الطاقة اللازمة للنقل فضلًا عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المصاحبة
- تقليل الحاجة إلى تعبئة و تغليف و معالجة و تبريد الطعام (التي تختفي تمامًا عندما يبيع المنتجون للمستهلكين مباشرة ، وبالتالي تقليل النفايات و استخدام الطاقة)
- الحد من الزراعة الأحادية ، حيث أن المزارع المنتجة للأسواق المحلية أو الإقليمية لديها حافز لتنوع إنتاجها ، مما يجعل الإنتاج العضوي الصحي أسهل للتنفيذ ، وبالتالي تقليل الحمول السامة على الأنظمة البيئية المحيطة
- توفير المزيد من منافذ و أماكن ملائمة للحياة البرية لتشغل المزارع العضوية المتنوعة
- دعم مبدأ التنوع الذي تقوم عليه الزراعة البيئية - و الحياة نفسها - من خلال تفضيل طرق إنتاج ملائمة لمناخات و تربة و موارد معينة.

يوفر الطعام المحلي العديد من الفوائد الأخرى. تتطلب المزارع الصغيرة التي تنتج للأسواق المحلية و الإقليمية المزيد من الذكاء البشري و الرعاية و مقارنة بالزراعة الأحادية ، مما يوفر المزيد من فرص العمل. في دول العالم الثالث الجنوبي ، على وجه الخصوص ، الالتزام بالأغذية المحلية يمكن أن يوقف الضغوط التي تدفع ملايين المزارعين على ترك أراضيهم. يعد الغذاء المحلي جيدًا أيضًا للاقتصاد الريفي و اقتصاد المدن الصغيرة حيث لا يوفر المزيد من فرص العمل في المزرعة فحسب ، بل يدعم العديد من الشركات المحلية التي يعتمد عليها المزارعون.

يعزز الغذاء المحلي الأمن الغذائي لأنه يتم اختيار الأصناف بناءً على ملاءمتها للمواقع المتنوعة ، وليس بناءً على طلب سلاسل المتاجر الكبرى أو متطلبات النقل لمسافات طويلة. هذا يعزز التنوع البيولوجي الزراعي.

الغذاء المحلي هو أيضًا أكثر صحة. نظرًا لأنه لا يحتاج إلى السفر إلى مسافات بعيدة ، فإن الطعام المحلي يعد طازجًا أكثر من الطعام العالمي ؛ وبما أنه لا يعتمد على الإنتاج الأحادي ، فيمكن إنتاجه بدون مواد كيميائية سامة التي قد تلوث الطعام.

الرد على الأساطير و الحقائق الغير صحيحة

على الرغم من أن الطعام المحلي هو حل فعال بشكل لا يصدق ، فقد بذلت الأعمال التجارية الزراعية جهوداً كبيرة لإقناع العامة بأن إنتاج الغذاء على نطاق واسع هو الطريقة الوحيدة لإطعام العالم. لكن الحقيقة هي أن اقتصاد الغذاء العالمي غير فعال بشكل كبير.

إن حاجة النظام العالمي إلى منتجات موحدة تعني تدمير أطنان من الأطعمة الصالحة للأكل أو تركها للتلف. هذا هو أحد أسباب ضياع أو هدر أكثر من ثلث الإمدادات الغذائية العالمية. بالنسبة للولايات المتحدة ، الرقم أقرب إلى النصف. تنتج التجارة العالمية كميات هائلة من المنتجات المماثلة التي يتم استيرادها وتصديرها في نفس الوقت مما ينتج ضياع لا داعي له للوقود الأحفوري و إنتاج كميات ضخمة من غازات الاحتباس الحراري. عموماً في العام الواحد ، تستورد الولايات المتحدة أكثر من 400,000 طن من البطاطس ومليون طن من لحم البقر. في نفس الوقت، تصدر نفس الحمولة تقريباً من كل منهما. وينطبق الشيء نفسه على العديد من السلع الغذائية الأخرى في العديد من البلدان الأخرى. يؤدي نفس المنطق إلى شحن الأطعمة عبر العالم لتقليل تكاليف الأيدي العاملة للمعالجة. على سبيل المثال ، يتم شحن الجمبري الذي يتم حصاده قبالة سواحل اسكتلندا على بعد 6,000 ميل إلى تايلاند ليتم تقشيرها ، ثم يتم شحنه بعد ذلك بمسافة 6,000 ميل إلى المملكة المتحدة لبيعه للمستهلكين.

تقاس كفاءة الإنتاج الأحادي على كمية الإنتاج لكل وحدة عمل ، والتي تحقق أقصى قدرها عن طريق استبدال الوظائف بتكنولوجيا كيميائية وكثيفة الطاقة. إذا تم قياسها حسب الإنتاج لكل فدان - وهو مقياس أكثر صلة بكثير - فإن المزارع الصغيرة الحجم عادة ما تكون أكثر إنتاجية من 8 إلى 20 مرة. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الزراعة الأحادية بحكم تعريفها تنتج محصولاً واحداً فقط على قطعة أرض معينة ، بينما تسمح المزارع الأصغر والمتنوعة بالزراعة البيئية من خلال استخدام المسافات بين صفوف أحد المحاصيل لزراعة محصول آخر. علاوة على ذلك ، ترتبط "كفاءات" العمل في الإنتاج أحادي الثقافة باستخدام المعدات على نطاق واسع ، مما يحد من قدرة الفلاحين على الاعتناء أو حصاد أجزاء صغيرة من المحصول وبالتالي زيادة الغلة.

جعل التغيير حقيقة

لأكثر من جيل ، كانت الرسالة الموجهة للمزارعين هي "حقق نمو كبير أو اخرج" من الزراعة. و عدد كبير من المزارعين الذين بقوا قد غيروا اساليبهم بما يتناسب مع ما هو منطقي اقتصادياً على المدى القصير ضمن إطار النظام المعيب بشدة. لتجنب إفلاس هؤلاء المزارعين ، يجب أن يتم التحول العالمي إلى محلي بعناية ، وتقديم حوافز للمزارعين لتنويع إنتاجهم ، وتقليل اعتمادهم على المخلات الكيميائية وطاقة الوقود الأحفوري ، والبحث عن أسواق أقرب إلى أوطانهم. سوف تسير هذه الحوافز جنباً إلى جنب مع تخفيض الإعانات المقدمة لنظام الغذاء الصناعي والعالمي. بعد عقود من تحيز السياسات تجاه الغذاء العالمي ، تم اتخاذ بعض الخطوات في هذا الاتجاه من قبل الحكومات المحلية والإقليمية. في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، سنت معظم الولايات "قوانين الطعام المنزلية" التي تخفف القيود المفروضة على الإنتاج الصغير للمربي والمخلات والأطعمة المحفوظة الأخرى ، مما يسمح بمعالجتها وبيعها محلياً دون الحاجة إلى مطابخ تجارية باهظة الثمن .

وذهبت عدة مدن في ولاية مين الأمريكية إلى أبعد من ذلك. في محاولة لتجاوز القوانين التي تجعل من الصعب تسويق الأطعمة المحلية ، أعلنوا "السيادة الغذائية" من خلال تمرير المراسيم التي تمنح مواطنيهم الحق في "إنتاج ومعالجة وبيع وشراء واستهلاك الأطعمة المحلية التي يختارونها".

في عام 2013 ، أصدرت حكومة أونتاريو الكندية "قانون الغذاء المحلي" الذي يهدف إلى تسهيل وزيادة طرق حصول الغذاء المحلي ، وتحسين محو الأمية الغذائية المحلية وتقديم ائتمانات ضريبية للمزارعين الذين يتبرعون بجزء من منتجاتهم إلى بنوك الطعام القريبة.

هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر جرأة إذا كان هناك أي أمل في القضاء على الضرر الذي أحدثه نظام الغذاء العالمي. تتمثل الخطوة الأولى الحاسمة في زيادة الوعي حول تكاليف النظام الحالي والفوائد المتعددة للأغذية المحلية. بغض النظر عن عدد الدراسات التي تتحدث عن مزايا الطرق البديلة لإنتاج الغذاء وتوزيعه ، فمن غير المرجح أن يتغير نظام الغذاء العالمي المدمر ما لم يكن هناك ضغط كبير من المنظمات الشعبية لتغيير النظام بأكمله. هذا يجب أن يبدأ الآن.

Read blog in English here: <https://www.localfutures.org/unlike-a-globalized-food-system-local-food-wont-destroy-the-environment/>

Read all our blogs here: <https://www.localfutures.org/blog/>